ملحوظات على تحليل د. محمد شحرور للأحرف المقطعة في بعض فواتح السور القرآنية الكريمة

حمزة المزيني

1439/9/20هـ

2018/6/5م

المشكلة الأساس في تأويلات الدكتور محمد شحرور مشكلة لغوية. وتتمثل هذه المشكلة الواضحة في أنه لا يكاد يقيم لسانه بجملة عربية صحيحة في تسجيلاته التي يعرضها على الناس بل يتكلم على سجيته بلهجته المحلية. وتتضح هذه المشكلة في ما يكتبه كذلك. فهو يكتب على سجيته وكأنه يسجل الأفكار التي تنثال عليه بطريقة إنشائية من غير عناية باتباع المنهج العلمي المألوف الذي يقوم على نقاش الآراء المخالفة وعرض الأدلة بصورة واضحة مسبوكة بلغة صحيحة رصينة. وهذا ما جعل أسلوبه ركيكًا يكاد يكون صورة لأدائه بلهجته المحلية.

وقد لفت هذا الجانب اللغوي كثيرا من قرائه. ومن هؤلاء الأستاذ يوسف الصيداوي الذي ألف كتابًا بعنوان "بيضة الديك: نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن"، دمشق: المطبعة التعاونية، د. ت. (264 صفحة) حلل فيه الصفحات العشر الأولى فقط من كتاب الدكتور شحرور(ص 9). وهو قراءة فاحصة دقيقة للعثرات اللغوية الكثيرة التي أدت إلى تأويلات الدكتور شحرور الغريبة.

ويبين الصيداوي سبب تسميته لكتابه بهذا الاسم قائلا: "وما ارتضيتُ له عنوانه هذا إلا لأني رأيت المؤلِّف قال صواباً في العبارة الأولى من كتابه فقط، وهي قولُه: "والكتاب من كتب"، فلما تخطّاها لم يهتد إلى صواب بعدها قط!!"(ص 10).

والمشكل الأساس في كتاب د. شحرور، وما نتجت عنه المشكلات الأخرى كلها أن الدكتور شحرور أقام مشروعه التأويلي كله على القول بعدم الترادف في اللغة العربية لاسيما في القرآن الكريم. وهو ما جعله يرى أن "الكتاب" و"القرآن" و"الذِّكر"، و"الفرقان" تعني أشياء مختلفة، مثلا. وهذا هو السبب الأول في تلك التأويلات الغريبة التي ربما تؤدي إلى "تفتيت" معاني القرآن الكريم.

ويقول الدكتور شحرور إنه اعتمد في هذا الرأي على معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس الذي ينفي أن يكون في اللغة العربية ترادف. لكنه فهم كلام ابن فارس عن الترادف خطأ؛ إذ فهمه على أنه يقول بأن كل معنى لا تعبر عنه إلا كلمة واحدة. أما رأي ابن فارس الدقيق عن الترادف الذي لم يفهمه د. شحرور فيبينُه قوله: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا: أن الاسم وحده هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات" (نقلاً عن يوسف الصيداوي، بيضة الديك، ص 63).

وهو ما يعني أن "الذكر والقرآن والفرقان" ليست كلمات مستقلة، كما يقول د. شحرور، بل صفات للقرآن الكريم، وهو ما يبطل تأويله كله.

وسوف أنظر في هذه العجالة في تأويل الدكتور شحرور لـــ"السبع المثاني" في كتابه "الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، (صيغة PDF)، د. ت. الفصل الأول، المثاني": ص ص 94 ـــ 99:

ولكي يتابع القارئ الكريم النقاش أُورد أوّلاً ما يقوله د. شحرور في كتابه هذا تحت عنوان "السبع المثاني"، فهو يقول:

"بقي علينا أن نوضح ما هي السبع المثاني: {ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم} (الحجر 87).

1 – لقد عطف القرآن على السبع المثاني فهذا يعني أن القرآن شيء والسبع المثاني شيء آخر، وأن السبع المثاني ليست جزءاً من القرآن وقد وضعها الله سبحانه وتعالى قبل القرآن حيث ميزها عليه بالأفضلية من ناحية المعلومات.

2 – لا يمكن أن يكون القرآن جزءاً من السبع المثاني، لأن السبع المثاني سبع آيات، والقرآن أكثر من ذلك.

3 – وجب أن يكون هناك تجانس ما بينهما حتى يتم عطف أحدهما على الآخر، فإذا تم عطف القرآن على أم الكتاب، فوجه التجانس بينهما أنهما موحيان من الله ... وهكذا نرى عندما عطف {ثيباتٍ وأبكاراً} (التحريم 5) أن الثيب غير البكر ولكن كلاهما من النساء.

ونقول الآن: بما أن القرآن العظيم هو نبوة محمد صلى الله عليه وسلم والنبوة علوم، فهذا يعني أن السبع المثاني هي من النبوة وفيها علوم. وهكذا نفهم قول النبي صلى الله عليه وسلم إن صح "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" هذا جزء من حديث أخرجه أبو داود انظر مختصر تفسير ابن كثير ج1 ص12" ما هو إلا تعليق على هذه الآية. فإذا كانت السبع المثاني هي مثل القرآن فهذا يعني أن المعلومات الواردة فيها لا تقل كمّاً ونوعاً عن المعلومات الواردة في القرآن، ولكن جاءت بطريقة تعبيرية مختلفة عن طريقة القرآن.

4 – لقد ميز السبع المثاني عن القرآن بأن أطلق عليها مصطلح (أحسن الحديث) وذلك في قوله: {الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ذلك هدى الله يهدي به من يشاء ومن يضلل الله فما له من هاد} (الزمر 23). فقد أطلق على القرآن مصطلح الحديث، وأطلق على السبع المثاني مصطلح أحسن الحديث، حيث أنه تم تمييزها، وهذا التمييز بأن القرآن

آيات متشابهات فقط، وأحسن الحديث يحمل بالإضافة إلى التشابه صفة المثاني {كتاباً متشابهاً مثاني}، أما القرآن فكتاب متشابه فقط. فما هي المثاني؟
جاء في مقاييس اللغة ما يلي: "الثاء والنون والياء أصل واحد، وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متواليين أو متباينين". وجاء فيه: "المثناةُ": طرف الزمام في الخشاش". وإنما يثنى الشيء من أطرافه فالمثاني هي الأطراف .. ومن هنا كان لكل سورة مثناة أي طرف فالمثاني إذاً أطراف السور وهي إذاً فواتحها.

يبدو لنا أنه من خلاف الأولى أن نسمي الفاتحة بالسبع المثاني، لأن الفاتحة هي سبع آيات في فاتحة واحدة هي فاتحة الكتاب. ولكن السبع المثاني هي سبع آيات، كل منها فاتحة. أي هي سبع آيات وهي في الوقت نفسه سبع فواتح. فيبقى احتمال واحد. بما أن الكتاب واحد، وبما أنه مؤلف من 114 سورة، فيلزم أن تكون السبع المثاني هي سبع فواتح للسور، كل منها آية منفصلة في ذاتها. فإذا نظرنا إلى فواتح السور نرى فيها السبع المثاني وهي:

1 – الم، 2 – المص، 3 – كهيعص، 4 – يس، 5 – طه، 6 – طسم، 7 – حم.

فإذا سأل سائل: ما هي إذاً: الر، المر، طس، ن، ق، ص؟

أقول: هذه حروف كل منها جزء من آية، وليس آية منفصلة تامة في ذاتها. فالآية الأولى في سورة نون هي {ن والقلم وما يسطرون}. أما الآية الأولى في سورة البقرة فهي {الم}، وأما {عسق} فهي ليست فاتحة لسورة، لأنها الآية الثانية في سورة الشورى، والآية الأولى هي {حم} فإذا نظرنا إلى عدد الحروف "الأصوات" الموجودة في الآيات السبع المذكورة أعلاه نراها تتألف من "11" أحد عشر حرفاً "صوتاً" هي:

1 – الألف، 2 – اللام، 3 – الميم، 4 – الصاد، 5 – الكاف، 6 – الهاء، 7 – الياء، 8 – العين، 9 – السين، 10 – الطاء، 11 – الحاء.

وإذا أخذنا بقية الحروف "الأصوات" الموجودة في الر، المر، طس، عسق، ن، ق، ص، والتي لا تشكل آيات منفصلة في ذاتها كبداية وفيها آية واحدة ليست كبداية هي عسق، فنرى أن فيها ثلاثة حروف "أصوات" غير موجودة في آيات السبعة الفواتح وهي:

1 – القاف، 2 – الراء، 3 – النون.

فمن هذه الأصول تتألف كلمة "القرآن" لأن كلمة القرآن مشتقة من "قرأ" ومعنى "ق ر أ" الجمع كما في المقاييس، وكذا معنى "ق ر ن"، وعليه فالقراءة والقرن جمع وفيها استقراء ومقارنة. وإذا أضفنا الحروف "الأصوات" الثلاثة الإضافية إلى السبعة الفواتح التي تشتمل على أحد عشر حرفاً، يصبح المجموع أربعة عشر حرفاً "صوتاً" مختلفاً أي "7 × 2" وهذه هي أيضاً سبع مثان.

فما هي إذن "جوامع الكلم" التي قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله، إن صح "أعطيت جوامع الكلم" و"اختصر لي الكلام اختصاراً؟ لقد طغى على الأذهان أن هذين التعبيرين يراد بهما البلاغة النبوية، ونقول:

إن الكلام في اللسان العربي يعني الأصوات، وإن كل كلام الناس قاطبة هو أصوات، وإن نشأة الألسن هي نشأة صوتية. وإن السبع المثاني ما هي إلا حروف أي أصوات هي جوامع الكلم وهي "اختصار الكلام". إذ لو عنت "جوامع الكلم" البلاغة النبوية كما يقول بعضهم، فإنا نستنتج بالضرورة أن القرآن من تأليف محمد صلى الله عليه وسلم لأنه إلى الآن لم يقلده أحد، فيصبح القرآن هو بلاغة محمد صلى الله عليه وسلم وعلينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على بلاغته بشراً، وبلاغته فيهم بلاغة متميزة مع أنها مألوفة، وحين ندّعي أنه يفوق ببلاغته البشر، نفسخ الطريق لمتهمٍ يظن أن القرآن من صنعه، {قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي} (الكهف 110).

إن الذي أوقعنا في هذا الإشكال هو أننا لم نفرق بين الكلام والقول. فالبلاغة في القول لا في الكلام. فالكلام أصوات يصدرها الإنسان، والقول معنى هذه الأصوات في الذهن.

فأول ما نستنتجه من حروف "أصوات" السبع المثاني ما يلي:

1 – أنها أعطت مقاطع صوتية يتألف منها أصل الكلام الإنساني وليس اللغة العربية فقط.

2 – أن عدد الأصوات الأحد عشر في الآيات السبع الفواتح تشكل الحد الأدنى لأي كلام إنساني، أي أنه لا يمكن أن توجد لغة إنسانية يقال عنها لغة، إلا إذا كانت أصواتها الأصلية من أحد عشر صوتاً على الأقل. ويؤيد هذا ما توصل إليه المحدثون من علماء اللغويات واللسانيات من أن العدد (11) يشكل الحد الأدنى لأية لغة إنسانية معروفة في العالم ويمثلون لها بلغة البروتوكاس Protokas وهي لغة أهل سيشل.

3 – أن الأصوات تحمل الصيغة الكونية، فلو كانت هناك مخلوقات عاقلة في الكون فطريقة التواصل معها هي طريقة صوتية بالضرورة.

4 – لقد أكد الكتاب أنه توجد مخلوقات حية "فيها العاقل وغير العاقل" في هذا الكون، وليس في الأرض فقط، وأن العاقل منها سيجتمع بعضه مع بعض في المستقبل، وذلك في قوله تعالى {ومن آياته خلق السموات والأرض وما بث فيهما من دابةٍ وهو على جمعهم إذا يشاء قدير} (الشورى 29).
فقد وضع الدابة في السموات والأرض وهي من دبّ، يدبّ على الأرض وهو أي كائن حي بما في ذلك الإنسان أو أي كائن عاقل، ووضع قانون التطور أنه أصل الخلق في الوجود كله في قوله {وما بث فيهما من دابة} ووضع الاجتماع للعاقل فقط

من الدواب في قوله: {على جمعهم} "الميم جمع للعاقل فقط"، وهذا الاجتماع ممكن في المستقبل (إذا يشاء).
ويحق لي الآن أن أخمن دون أن أقطع، أنه إذا ما تيسر لنا لقاء بعقلاء في كوكب آخر غير الأرض ثم أردنا أن نتفاهم معهم أو نبث إليهم فعلينا أن نستعمل هذه الأصوات الأحد عشر لأنني أعتقد أنها القاسم المشترك للأصوات التي يمكن أن تصدر عن العقلاء، والله أعلم".

ويمكن إبداء الملحوظات التالية على ما يتصل بالجانب اللغوي من هذا التأويل.

1ــ جاءت هذه الفواتح في أوائل السور الكريمة التالية:

الم = البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة

الر = يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر

حم = غافر، فصلت، الشورى (حم عسق)، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف

المر= الرعد

المص = الأعراف

كعيص = مريم

طه = طه

طسم = الشعراء، القصص

طس = النمل

يس = يس

ص= ص

ن = القلم

ق = ق

وقد حصر د. شحرور "المثاني السبع" في الحروف المقطعة التي جاءت كل واحدة منها آيةً مستقلة في فواتح السور. وهي سبع، ولم يُدخل فيها الحروفَ المقطعة التي جاءت جزءا من آية، كما في قوله تعالى: "ص والقرآن ذي الذكر"، و"ق والقرآن المجيد"، و"ن والقلم وما يسطرون"، أو التي ليست في بداية السورة مثل "عسق" (الشورى).

2ــ ومما يلاحَظ أن فواتح السور السبع لا تتكون من "أحرف" (صوامت) فقط؛ فهي تبدو كذلك في الكتابة فقط. أما الواقع فهي تشتمل على حركات أيضًا كما هو نطقُها في قراءة القرآن الكريم. فهي تُنطق كالتالي (مكتوبة بالكتابة الصوتية. وقد كتبتُ الحركة التي تلي الصامت على شَرطة بشكل منفرد؛ ويمثل الخط المائل الحدود الفاصلة بين المقاطع):

أــ "الم" = "أَـ / لـِ ف/ ل ـَ ـَ م/ م ـِ ـِ م"، أي أنها مكونة من 12 وحدة صوتية.

ب ــ "الر" = "أ ـَ/ ل ـِ ف/ ل ـَ ـَ م/ رـَ" = 11 وحدة صوتية.

ج ــ "المص" = "أَـ/ل ـِ ف/ل ـَ ـَ م/ ص ـَ ـَ" = 12 وحدة صوتية.

د ــ "كهيعص" = "ك ـَ ـَ ف/ هـ ـَ/ ي ـَ/ ع ـَ ي ن/ ص ـَ ـَ" = 15 وحدة صوتية.

هـ ــ "يس" = "ي ـَ ـَ/ س ـِ ـِ ن" = 7 وحدات صوتية.

و ــ "طه" = "ط ـَ ـَ/ هـ ـَ ـَ" = 6 وحدات صوتية.

ح ــ "طسم" = "ط ـَ ـَ/ س ـِ ـِ ن/م ـِ ـِ م" = 11 وحدة صوتية.

ط ـــ "حم" = "ح ـَ ـَ/ م ـِ ـِ م" = 7 وحدات صوتية.

ي ــ "ص"= "ص ـَ ـَ د = أربع وحدات صوتية.

ك ــ "ن" = "ن ـُ ـُ ن"= أربع وحدات صوتية.

ل ــ "ق" = "ق ـَ ـَ ف" = أربع وحدات صوتية.

والواضح أن الدكتور شحرور يقصد تلك الحروف بصورها المجردة لا كما تنطق في قراءة القرآن الكريم أو كما تنطق عادة.

3ــ ويقول إن هذه "الأحرف": "أعطت مقاطع صوتية يتألف منها أصل الكلام الإنساني وليس اللغة العربية فقط".

وهذا كلام ركيك غير بيِّن؛ فهل يعني أن هذه "المقاطع" أنفسَها "أصلُ الكلام الإنساني" بما يعني أنها تمثل "المقاطع" الصوتية في اللغة البشرية الأولى؟ فإذا كان هذا ما يقصده فعليه أن يأتي بالدليل؛ وهو ما لم يأت به.

ولا أظنه يقصد ذلك؛ وربما يقصد أنها نماذج للمقاطع الموجودة في اللغات.

ولو قصد ذلك لكان هذا تمحُّل لأن تقطيع تيار الصوت اللغوي إلى مقاطع سبق أن اكتشفته الحضارات السابقة منذ آلاف السنين من خلال اختراع الكتابة وفي الدرس الصوتي كذلك. ودليل ذلك الآثار المكتوبة في الحضارات القديمة كالحضارة الهندية (كما يتبين من دراسات اللغوي الهندي المشهور بانيني الصوتية)، وحضارات ما بين الرافدين (كما يتبين من نماذج الكتابات التي اكتشفت هناك) وحضارات شرق البحر الأبيض المتوسط التي اخترعت الكتابة فيها.

4ــ وليس واضحًا ما ينبغي أن نَفهمه من قوله: "أن عدد الأصوات الأحد عشر في الآيات السبع الفواتح تشكل الحد الأدنى لأي كلام إنساني".

فهل يعني أن اللغة العربية تَرسم هذا الحد الأدنى للغات البشرية؟ ثم لماذا تقوم اللغة العربية بهذا الدور؟ أهناك سر؟ أهذا من "العلوم" التي قال عنها: "بما أن القرآن العظيم هو نبوة محمد صلى الله عليه وسلم والنبوة علوم، فهذا يعني أن السبع المثاني هي من النبوة وفيها علوم". أم أن الأمر لا يعدو أن يكون محض صدفة؟

5ــ ومع أنه حدد "المثاني السبع" بفواتح السور التي تتكون من أحرف مقطعة تمثل آياتٍ مستقلة في بدايات السور فقد عاد إلى الأحرف المقطعة التي تمثل جزءا من آية في بدايات السور أو تأتي ثانية في ترتيب الآيات وانتخب منها الحروف التي لم تتكرر في الفواتح السبع ليجد أنها "القاف"، و"الراء" و"النون"، ويستنتج أنها تعني "القرآن.

ثم أضاف هذه الأحرف الثلاثة للأحرف الأحد عشر ليَكون مجموع الحروف 14 حرفا "مختلفا". ثم رأى أن هذا العدد يمثل "سبعتين" وهو ما يعني أنها "سبع مثان" أيضا.

والسؤال هنا هو: كيف تَكون "السبعُ المثاني" سبعتين مثانيَ؟ ألم يقل إن "السبع المثاني" هي فواتح السور التي تمثل كل منها آية مستقلة فقط؟ وهو ما بنى عليه رأيه كله. ومادام القرآن الكريم يتحدث عن "سبع مثان" واحدة، فلماذا يقول بأكثر من "سبع مثان" واحدة؟

ويلاحظ أن صنيعه هذا يُبطل فرادة السبع المثاني لأنه أدخل على حروفها حروفا ليست من المثاني كما حددها في البداية!

6ــ ويؤكد تأويلَه (أو اكتشافه) للحروف المقطعة بقوله: ". . . لا يمكن أن توجد لغة إنسانية يقال عنها لغة، إلا إذا كانت أصواتها الأصلية من أحد عشر صوتاً على الأقل. ويؤيد هذا ما توصل إليه المحدثون من علماء اللغويات واللسانيات من أن العدد (11) يشكل الحد الأدنى لأية لغة إنسانية معروفة في العالم ويمثلون لها بلغة البروتوكاس Protokas وهي لغة أهل سيشل".

وإذا صح قوله هذا فهو أقوى أدلته على تأويله للمثاني بأنها "فواتح السور" السبع التي تمثل حروفها معيارًا للحد الأدنى لعدد الصوامت في أي لغة بشرية. أما إذا لم يصح فسوف يسقط تأويله تبعا لذلك ولن يبقى منه إلا تلعُّبه بالحروف وأعدادها والتمييز بينها. وهذا الصنيع لا يتضمن شيئًا جديدًا يزيد عما سبقه إليه العلماء المسلمون الأوائل الذين قلَّبوا تلك الحروف على كل وجه في محاولاتهم لفك سر فواتح السور تلك.

(أوردت الباحثة أسماء طارق إسماعيل ريان أكثر تلك المحاولات في رسالتها: "الحروف المقطعة في فواتح السور القرآنية دارسة لغوية تحليلية"، الجامعة الإسلامية بغزة 1431هـــ/ مارس2012م).

والسؤال هو: هل صحيح أن الحدَّ الأدنى لعدد الحروف (الأصوات الصامتة) في اللغات البشرية هو (11) صامتًا (حرفًا)، كما يقول؟ وجواب هذا السؤال بالنفي. ذلك أن عدد الأصوات الصامتة في بعض اللغات يقل عن عشرة.

ويشهد بذلك ما يقوله روبرت ديكسون في كتابه: "هل بعضُ اللغات أفضلُ من بعض؟"، ترجمة حمزة المزيني، عمّان: دار كنوز المعرفة، 2018، ص 52: "ويتفاوت عدد الصوامت من لغة إلى أخرى، فهي تتراوح من أقل من عشرة صوامت إلى عشرات منها. . .".

ويعني هذا أن هناك لغات يكون عدد الصوامت فيها أقل من عشرة، وهو ما يُسقط ادعاء الدكتور شحرور وما قام عليه.

ومن اللغات التي توجد فيها صوامت "أقل من عشرة" لغةُ "بيراها" Pirahã التي تُتكلم في حوض الأمازون واشتُهرت بسبب الجدل الذي أثاره المبشِّر اللساني دانيال إيفريت الذي درَسها وزعم أنها تخالف نظرية تشومسكي عن النحو الكلي. فقد أورد إيفريت في كتابه:

Don't Sleep, There Are Snakes: Life and Language in the Amazonian Jungle، 2009

"لا تَنَمْ، فَثَمَّ ثعابين: الحياة واللغة في الغابة الأمازونية".

ص 178 أن في هذه اللغة ثمانية صوامت في لغة الرجال وسبعة في لغة النساء.

والطريف أن يستشهد الدكتور شحرور على ادعائه بأن الحد الأدنى لعدد الحروف (الأصوات) في أي لغة بشرية هو (11) صوتًا بلغة غير موجودة! فقد استشهد بلغة

"البروتوكاس" وقال عنها إنها "لغة أهل سيشيل"، مستندًا (كما يقول في أحد تسجيلاته عن هذه المسألة) على كتاب جينيس للأرقام القياسية!

ولا توجد لغة بهذا الاسم في العالم كله، وفي جزيرة سيشيل على الأخص (وهي جزيرة تقع في المحيط الهندي).

وربما قصد الدكتور شحرور لغةَ Rotokas "روتوكاس". وهي تُتلكم في جزيرة North Bougainville "شمال بوجينفيل" التي تقع شرق جزيرة "نيو غيني" شمال أستراليا ويتحدثها ما يقرب من 4400 شخص. ولهذه اللغة ثلاث لهجات يوجد في إحداها، وتسمى Aita، تسعة صوامت (حروف) مقابل لهجة أخرى يوجد فيها ستة صوامت (حروف) (ويمكن الاطلاع على هذه اللغة بالبحث في جوجل حيث توجد مصادر كثيرة عنها).

فهو يخطئ في إيراد اسم لغة "روتوكاس"، وفي اسم المكان التي تُتكلم فيه هذه اللغة!

والاعتماد على مثل كتاب جينيس للأرقام القياسية غير المتخصص في مسألة لغوية بدلا من الرجوع إلى الدراسات المتخصصة مأخذ آخر على د. شحرور.

وخلاصة الأمر أن تحليل د. شحرور وتأويله لـــ"السبع المثاني" يتصف بالغموض والاستناد إلى معلومات غير صحيحة. ومن هنا فهو لا يزيد عن تهويمات أملتها عليه رغبتُه في دعم رأيه بنفي الترادف في اللغة العربية.

أما ما ورد في الفقرتين (3 و 4) في تأويله فكلام إنشائي لا يتضمن شيئًا يمكن أن يدعم تأويله. فهو تصورات و"تخمين"، كما وصفها هو.

ملحوظات أخرى:

يضاف إلى عدم صحة المعلومات التي استند إليها الدكتور شحرور، فَثَمَّ ملحوظات على ما يعنيه بـــ"المثاني" وغموض تأويله لها. ومن تلك الملحوظات أنه يقول عن "السبع المثاني":

1ــ "وقد وضعها الله سبحانه وتعالى قبل القرآن حيث ميزها عليه بالأفضلية من ناحية المعلومات".

2ــ وأن الله تعالى وصف "المثاني" بأنها "أحسن الحديث"، وأنها "جوامع الكلم" التي أُعطيها الرسول صلى الله عليه وسلم. أما القرآن فهو "حديث" فقط.

3ــ "وإن السبع المثاني ما هي إلا حروف أي أصوات هي جوامع الكلم وهي "اختصار الكلام"".

4ــ "فإذا كانت السبع المثاني هي مثل القرآن فهذا يعني **أن المعلومات الواردة فيها لا تقل كمّاً ونوعاً عن المعلومات الواردة في القرآن**" (والتأكيد من عندي).

ولعلنا نلحظ التناقض في أقواله هذه بين عد "المثاني" متميزةً على القرآن أحياناً، ومساوية له أحياناً، وأنها تفضل القرآن من ناحية المعلومات أحيانا.

ولم يبين الدكتور شحرور شيئًا من "المعلومات" التي تتفوق فيها "السبع المثاني" على القرآن الكريم إلا ما زعمه من أنها تمثل الحد الأدنى لعدد الأصوات الصامتة في اللغات البشرية، وهي معلومة غير صحيحة، كما رأينا آنفا، إضافة إلى تخميناته الأخرى.

والملاحظة الأخيرة هي قوله: "إن نشأة الألسن هي نشأة صوتية". وهو يورده كأنه دليل على صحة تأويله للحروف المقطعة في أوائل السور الكريمة، أو كأنه هو الذي اكتشفه، مع أنه كلام معروف يقوله الناس جميعا إلا نعوم تشومسكي الذي يرى أن مبتدأ اللغة كان تغيُّرا ضئيلا في إحدى خلايا الدماغ عند فرد واحد نتج عنه إعادة "تشبيك" دماغه لدعم التفكير. ولم تصل اللغة إلى حد النطق، كما يرى، إلا بعد مرور فترات طويلة توارث أحفاد ذلك الفرد ذلك التغير خلالها (انظر عن رأي تشومسكي كتابه "أي نوع من المخلوقات نحن؟"، ترجمة حمزة المزيني، عمان: دار كنوز المعرفة، 2017م).

ويعلق اللساني الأمريكي راي جاكندوف على رأي تشومسكي هذا، وهو يخالفه فيه قائلا:

"هل نشأت اللغة عند أسلافنا الأقدمين لتعزيز التواصل في المقام الأول، أم لتعزيز التفكير؟ (وبشكل أكثر دقة، هل تعود مزايا التكاثر التي أُسبغت على أسلافنا عن طريق امتلاك اللغة إلى قدراتهم الأفضل للتواصل أم تعود إلى قدراتهم الأفضل للتفكير؟). ولا نستطيع العودة إلى الوراء لنتأكد من ذلك. ويَفترض [المهتمون بهذا الموضوع] كلهم تقريبًا أن المزية الأساسية [للغة] كانت في التواصل. لكن نعوم تشومسكي، الذي لا يمكن أن يُستهان برأيه، حاجج بأن دور التواصل في نشأة اللغة ضعيف جدًّا. وهو يرى أن الاختراع الرئيس كان التفكير المُبَنيَن. أما ما يسميه بـــ"الإظهار" ــ أي القدرة على لفظ الأفكار بصوت ظاهر ــ فتطورٌ تالٍ. لكن "الإظهار" يتضمن عنده اللفظ وهو الذي يوفر "الحوامل" أنفسَها التي تجعل التفكير العقلاني ممكنًا" (دليل ميسَّر إلى الفكر والمعنى، ترجمة حمزة المزيني، في طريقه للنشر).

وخلاصة القول أن تأويل د. شحرور لـــ"المثاني" غير مقنع بسبب اعتماده على معلومات غير صحيحة، إضافة إلى أنه لا يختلف عن التأويلات التي نجدها في المصادر التراثية التي سعت لاستكناه ما تعنيه فواتح السور هذه إلا بزيادات غير مهمة تضرب في الخيال. ومما يجعل تأويله

غير ممكن التناقضُ بين ادعائه تميُّز "المثاني" على القرآن في المعلومات ومساواته فيها أحيانا مع عدم إيراده أي دليل على "المعلومات" التي تتضمنها هذه الأصوات المفردة.

وفيما يلي ملحوظات إضافية كتبها أحد الزملاء عن هذه المسألة:

تبدو المنطلقات التأويلية التي صدر عنها د. شحرور في تأويله للسبع المثاني ذاتية انطباعية لا ترقى إلى مستوى علم التأويل في صورته القديمة ولا المعاصرة. فقد وقع في بعض الانحرافات المعرفية والمنهجية التي جعلت من قراءته التأويلية أقرب للتهويمات والإسقاطات الغريبة. كما أنه أغفل وهو شارد الذهن تراثًا تأويليًّا ضخمًا للآية كان يجدر به مناقشته أوّلا، ومحاورته، ونقده، ومحاججته، لا أن يقصيه دفعة واحدة مختزلا ذلك البعد التاريخي العميق الذي يفصله عن النص القرآني، متخذًا من تلك القطيعة المعرفية الثقافية عن التراث التأويلي أداة هشة لعصرنة تأويل الخطاب القرآني. يضاف إلى ذلك أنه انبرى في مشروعه التأويلي المعاصر دون أن يتسلح أيضًا بأي معرفة لسانية حديثة سليمة تخول له المضي على أرض صلبة مما تتطلبه القراءة التأويلية لأي نص فضلا عن أن يكون نصًّا قرآنيًّا:

1- فقد انطلق في تأويلاته من فكرة أساسية مفادها: أن القرآن شيء، والمثاني شيء آخر، مستدلا على ذلك بدليل نحوي يقوم على مبدأ أن الشيء لا يعطف على نفسه، ومن ثم فعطف القرآن على السبع المثاني يعني أنهما شيئان مختلفان. وعلى الرغم من سلامة هذا المبدأ في ذاته فقد غفل عن أساليب العربية في عطف الخاص على العام، وعطف العام على الخاص، وأن الآية يمكن أن تتدرج ضمن هذا الأخير، وإلا لزمه أن يؤول كثيرا مما ورد من هذا القبيل في العربية، بل في كتاب الله نفسه مما لا يقبل فيه العقل أو المعرفة مغايرة المعطوف للمعطوف عليه.

وليس المقصود هنا أن عطف العام على الخاص هو التخريج الوحيد الذي تؤول في ظله الآية؛ غير أن استدلال د. شحرور بأن عطف القرآن على المثاني يلزم منه أن يكون القرآن شيئا، والمثاني شيئا آخر، استدلالٌ يتناقض مع ما يتيحه النظام القواعدي للعربية. ومن ثم فقد انبنى على فساد الاستدلال فسادُ التأويل الذي استرسل فيه ليثبت به

فكرة المغايرة بين القرآن والمثاني. وكان عليه أن يناقش كل الاحتمالات التأويلية للنظام القواعدي قبل القفز إلى نتيجة خواء من أي أسس علمية سليمة.

2- كما استنتج د. شحرور من مسألة العطف أن الله سبحانه وتعالى قد وضع السبع المثاني قبل القرآن. ويُفهم من استنتاجه هذا أنه يوجب الترتيب الزمني بين المتعاطفَين بالواو، وهو أيضًا يخالف ما يقره النظام القواعدي للعربية الذي تأتي فيه الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب زمني، وشواهد العربية أكثر من أن تحصى في هذا الشأن، وأوضح من أن تناقش.

3ــ نفى د. شحرور أن يكون القرآن جزءا من المثاني مستدلا بأن المثاني سبع آيات على حين أن القرآن أكثر من ذلك؛ وهو دليل يعوزه دليل. فما الذي يثبت أن المعدود هنا هو (آيات) لا سور مثلا؟ كما أن الشروع بدءا بنفي فكرة أن العلاقة بين القرآن والمثاني هي علاقة الجزء بالكل شروع غير مبرر وفكرة غير مطروحة للنقاش، لأن العطف في الآية لا يشير إلى فكرة جزئية القرآن وكلية المثاني، بل يشير إلى العكس وهو أن المثاني جزء من القرآن، فهو من قبيل عطف الكل على الجزء، وهي الفكرة التي تطرحها الإمكانات التركيبية للنص في سياقه التاريخي، وكان ينبغي نقاشها هي لا نقيضها.

4ــ رد د. شحرور فكرة التجانس بين المتعاطفين إلى الاشتراك في حدث (الوحي)، فكلاهما موحَيان. وعلى الرغم من أن الذي قاده إلى نقاش مسألة بدهية مثل هذه هو افتراضه أنهما شيئان مختلفان، فهو يشير هنا في الواقع إلى مسألة اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وهي مسألة محسومة في النظام النحوي للعربية في بعض حروف العطف كالواو. والاشتراك في الحكم لا يعنى بالضرورة وجوب التجانس بين المتعاطفَين كما ذهب إليه، وإلا لوجب التجانس بين الشجرة والكلب في: اشتريت شجرة وكلبًا، بزعم أنهما (مشتريان)! أما التجانس فمسألة أخرى مقولية تركيبية تحتم عطف الاسم على الاسم مثلا، أو الفعل على الفعل أو ما أشبهه.

5ــ اختلال الجهاز المفاهيمي والمصطلحي عنده حين ذهب إلى أن البلاغة في القول لا في الكلام. وأما الكلام فهو أصوات يصدرها الإنسان، ومخالفته بذلك ما استقر عليه علم اللغة

في القديم والحديث. فالكلام هو اللفظ المفيد، بعكس القول الذي يطلق على الكلام المفيد وغير المفيد. بل يذهب بعض اللسانيين إلى أن القول يطلق على ما هو لغوي وغير لغوي، مما يجعل إدراج البلاغة – وما أدراك ما البلاغة– ضمن القول مسألة عصية على الفهم.

6ــ انطلق د. شحرور من افتراضات مرسلة لا تقوم على أسس علمية أو مساءلة للنص بوصفه جزءا من بنية كبرى هي الخطاب القرآني بكل أبعاده اللغوية والمعرفية والثقافية، واتخذ منها حقيقة مطلقة ليبني عليها نتائج جاهزة، فهو يزعم أنه من خلاف الأَولى أن نسمي الفاتحة بالسبع المثاني، لأن الفاتحة هي سبع آيات في فاتحة واحدة هي فاتحة الكتاب. ولكن السبع المثاني هي سبع آيات!!

وأن أحسن الحديث الوارد في آية (الزمر 23) هي السبع المثاني!

فما الأساس الحجاجي الذي بنيت عليه هذه المزاعم؟